

تستنكر منظمة العفو الدولية مقتل الصحفي الأرمني التركي البارز هرانت دينك اليوم. وتعتقد المنظمة أنه قد استهدف بسبب عمله الصحفي كمنافح بارز عن حرية التعبير.

وأصيب هرانت دينك، وهو محرر صحيفة آغوس وأحد الكتاب البارزين في صحيفة زمان اليومية ذات التأثير الواسع، بثلاث عبارات نارية اليوم في اسطنبول، حسبما ذكر، أمام مكاتب صحيفة آغوس. وامتاز هرانت دينك، البالغ من العمر RP عاماً، بدفاعه الحماسي عن عالمية حقوق الإنسان، وبظهوره في منابر مختلفة إلى جانب ناشطين في مضمار حقوق الإنسان وصحفيين ومفكرين ممن ينتمون إل طيف عريض من التوجهات السياسية. وتناولت كتابات هرانت دينك بصورة موسّعة قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، كما اشتهر على نحو متميز باستعداده لأن يتناول بصورة علنية وانتقادية المسائل المتعلقة بالهوية الأرمنية وبالروايات الرسمية لتاريخ تركيا المتعلق بمذابح الأرمن في العام NVNR.

وتعليقاً على مقتل هرانت دينك، قالت نيكولا داكويرث، مديرة برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية، إنه "ما زال في تركيا عدد من القوانين القاسية التي تتبنى قمع حرية الكلام. وإن هذه القوانين، إلى جانب البيانات الرسمية المتواصلة من جانب كبار المسؤولين في الحكومة والدولة والجيش، تخلق بإدانتها التناول الانتقادي والرأي المخالف جواً يفتح باب الاعتداءات العنيفة على مصراعيه".

وكان هرانت دينك قد قُدم للمحاكمة للمرة الثالثة في العام الماضي بتهم تتصل بـ "تلطيخ الهوية التركية" بمقتضى المادة PMN من قانون العقوبات التركي. ودعت منظمة العفو الدولية إلى إلغاء ذلك القانون وأدانت محاكمته باعتبارها جزءاً من نمط من التحرش القضائي به لثنيه عن عبيره السلمي عن آرائه المعارضة. كما حُكم على هرانت دينك بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ في يوليو/تموز OMMS إثر إدانته في أكتوبر/تشرين الأول OMMR بتهم تتعلق بـ "تلطيخ الهوية التركية".

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات التركية إلى إدانة جميع أشكال التعصب، وإلى احترام حقوق جميع مواطني الجمهورية التركية والتحقيق في مقتل هرانت دينك على نحو شامل وغير متحيز، وإلى نشر ما يتوصل إليه التحقيق من معطيات على الملأ وتقديم الجناة المشتبه بهم إلى العدالة وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

لمزيد من المعلومات حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية المتعلقة بالمادة PMN، يرجى العودة إلى تقرير تركيا: المادة PMN: كيف يشكل قانون "الإساءة إلى الهوية التركية" إهانة لحرية التعبير (رقم الوثيقة: EUR 44/003/2006).